العولمة وصناعة الفقر

الأستاذة/ ميمونة مناصرية(*)

تمهيد:

يعتبر الفقر واحدا من معضلات البشر، إذ بسببه قامت الثورات الاجتماعية والتغيرات الكبرى و الاضطرابات السياسية، والإشكال العميق في ظاهرة الفقر هو أنه رغم التطور التكنولوجي الهائل الذي شهدته البشرية، ورغم ارتفاع وتأثر الإنتاج العالمي بشكل غير مسبوق ، و التطور الاقتصادي المذهل الذي أصاب حياة ملايين البشر، إلا أن الفقر ما زال يشكل التحدي العالمي الأكبر الذي يواجه مختلف الأمم.

وقد ذهبت الموسوعة الحرة ويكيبيديا في صفحتها الخاصة بالفقر إلى أنه يمكن تعريف الدول الفقيرة بأنها تلك الدول التي تعاني من مستويات منخفضة من التعليم والرعاية الصحية، وتوافر المياه النقية صحيا للاستهلاك البشري والصرف الصحي و مستوى الغذاء الصحي كماً أو نوعاً لكل أفراد المجتمع ويضاف إلى ذلك معاناتها من تدهور واستنزاف مستمر لمواردها الطبيعية، مع انخفاض مستوى دائرة الفقر.

عرف البنك الدولي الدول منخفضة الدخل أي الفقيرة بأنها تلك الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن ٦٠٠ دولار، وعددها ٤٥ دولة معظمها في أفريقيا، منها ١٥ دولة يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ٣٠٠ دولار سنويا. برنامج الإنماء للأمم المتحدة يضيف معايير أخرى تعبر مباشرة عن مستوى رفاهية الإنسان و نوعية الحياة «Livelihood» هذا الدليل وسع دائرة الفقر بمفهوم نوعية الحياة لتضم داخلها ٧٠ دولة من دول العالم، أي هناك حوالي ٤٥٪ من الفقراء يعيشون في مجتمعات غير منخفضة الدخل، أي هناك فقراء في بلاد الأغنياء، ويكتفي هنا بذكر أن ٣٠

(*) أستاذة مساعدة قسم علم الاجتماع – كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر.

مليون فرد يعيشون تحت خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية (١٥٪ من السكان).

وخلال النصف الثاني من القرن العشرين كثر الحديث عن الفقر والفقراء في أدبيات الأمم المتحدة بالتوسّع من الظاهرة الاجتماعية في المجتمع الواحد إلى الظاهرة العالمية بتصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة وبتحديد مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبيّة، فالفقير في الصومال لا يُقاس بالمقاييس نفسها التي يقاس بها الفقير في أمريكا الشمالية.

مفهوم الفقر

تنوعت المنطلقات النظرية لمن تعرضوا للفقر بالتعريف، حيث يذهب روبرت مكنمارا إلى أن الفقر هو تلك الأحوال المعيشية التي تتكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي،مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة ، في حين يرى مارك فريد أن الفقر باعتباره حالة واقعية وليست وحدة تصورية ،يمثل مجموعة من المشكلات غير المترابطة مثل تفشي البطالة، والبطالة المقنعة، واللامساواة في الرفاهية، والهجرة وتفاوت الخدمات في البيئة الحضرية، وتدهور البيئة الريفية ،أي أن الفقر يعد واقعا اجتماعيا يتطلب التفسير، بينما ذهب بعض الباحثين إلى أن الفقراء هم الذين صنفهم المجتمع في عداد الفقراء ، والذين صدرت من المجتمع ردود فعل معينة تجاههم ،أي أن ظاهرة الفقر تمثل حالة يعترف بها المجتمع كحالة واقعية بها وضع معين، وأنه أحد ملامح البيئة الاجتماعية.

ومن وجهة نظر سوسيولوجية يُعرف الفقراء بأنهم من يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية ، فالفقر يجب أن ينظر إليه على أنه «حالة يعجز فيها الإنسان بسبب مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية عن تلبية حاجاته المادية والمعنوية في ظل نظام اجتماعي وثقافي محدد».

وقد انتهج الباحثون السوسيولوجيون مقاربتين لقضية الفقر، وذلك عن طريق تطبيق مفهومي «الفقر المطلق» و«الفقر النسبي» ويرتبط مفهوم الفقر النسبي

أساساً بفكرة العيش الكفاف أي الشروط الأساسية التي ينبغي توافرها ليظل المرء على قيد الحياة في وضع صحي معقول، وتتضمن هذه الشروط الغذاء الكافي والمأوى والكساء، فإذا توافرت هذه فحسب يوصف المرء بأنه يعيش حالة من الفقر، وينظر لمفهوم الفقر المطلق عادة باعتباره مفهوماً إنسانياً شاملاً لجميع البشر في كل زمان ومكان، إن مقاييس العيش الكفاف واحتياجاته متماثلة لكل البشر من ذوي الفئة العمرية والحالة الجسمانية المتشابهة.

وثمة صعوبات في تحديد مفهومي الفقر المطلق و الفقر النسبي على السواء، ومن الأساليب الشائعة لقياس الفقر المطلق تعيين خط الفقر قياساً على كلفة السلع الأساسية الضرورية للعيش وإقامة الأوَد في المجتمع، والأفراد والأسر التي يقل دخلها عن خط الفقر يُعتبرون فقراء، غير أن استخدام معيار وحيد للفقر ربما ينطوي على بعض الاشكاليات، لأن هذا التعريف لا يأخذ في الاعتبار درجات التفاوت والتنوع في الاحتياجات البشرية في أوساط المجتمع الواحد وبين مختلف المجتمعات، إذ قد يكون العيش في بعض المناطق في بلد ما أعلى مما هو عليه في مناطق أخرى[1].

وقد أجمعت كل التعاريف على أن الفقر هو الحرمان بكل أشكاله الفيسيولوجية والاجتماعية، أما الأولى فتتمثل في انخفاض الدخل (أو انعدامه) والغذاء والملبس والمسكن، ومن هنا فهي تشمل فقراء الدخل وفقراء الحاجات الأساسية، أما الحرمان الاجتماعي فهو مرتبط بالتباينات الهيكلية المختلفة كالائتمان، الأرض، البنى التحتية المختلفة، وحتى الأملاك العامة (المشتركة)، إضافة إلى عدم تمكن «الفقراء» من الاستفادة من الأصول الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليمية.

(١) أنتوني جدنز. علم الاجتماع. ترجمة فايز الصياغ. المنظمة العربية للترجمة. ط٤. بيروت. لبنان. ٢٠٠٥م. ص ص٣٧٣، ٣٧٤.

يمكن التميز بين ثلاثة معاني للفقر وهي :

١ـ المعنى الأول : «الفقر الاجتماعي» وهو لا يعني عدم المساواة الاقتصادية الناتجة عن نقص الدخل والممتلكات وانخفاض مستوى المعيشة وإنما يشمل أيضا عدم المساواة الاجتماعية والدونية الاعتمادية والشعور بالنقص والاستغلال، وهكذا يكون الفقر نسبياً لا يقاس بمستوى معين من الدخل أو حجم الملكية.

٢ـ المعنى الثاني : «العوز والحاجة» ويقصد به فئة من الناس غير القادرين على تأكيد وجودهم على المستوى التقليدي الذي يعتبر أدنى مستوى دون أي مساعدات خارجية في أي وقت من الأوقات فهو يحدد المستوى الأدنى الذي يؤدي بالإنسان إلى الهاوية كما يحدد نموذجا للعلاقات الاجتماعية التي تشير إلى من هم المحتاجين الذين يطلبون المساعدة ومن الذي يساعدهم وتميز المجتمعات بين أشكال ذوي الحاجة الذين يستحقون المساعدة.

٣ـ المعنى الثالث : «الفقر الأخلاقي» يحدد مكانه في نسق القيم في المجتمع أو في أحد جماعته الفرعية ويشير هذا المعنى إلى ما إذا كان الفقر مقبولاً أخلاقيا وإلى المكانة التي يشغلها الفقير وتحول دون استمتاعه لذا فإن التعريف المناسب للفقر هو ذلك التعريف الذي يصف الفقراء وهذا الوصف يختلف من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى.

وأخيراً يمكن القول أن الفقر لا يعبر فقط عن عجز الإنسان عن إشباع حاجاته البيولوجية كما يقرر رجال الفكر الاقتصادي بل يعني كذلك عجز البناء الاجتماعي عن توفير مستلزمات الإنسان المادية والمعنوية وتأثير ذلك على عمليات الاندماج والعلاقات الاجتماعية وتكوين شخصية الفرد في المجتمع وتشكيل قيمته وثقافته بل تحديد دوره ووزنه السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

فالفقر يجب أن ينظر إليه على أنه «حالة يعجز فيها الإنسان بسبب مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية عن تلبية حاجاته المادية والمعنوية في ظل نظام اجتماعي وثقافي محدد».

ويحمل الفقر معاني مختلفة باختلاف رؤى الباحثين منها ما هو مادي أو اجتماعي أو ثقافي ولذلك فالفقر ظاهرة مركبة تجمع بين أبعادها ما هو موضوعي (كالدخل والملكية والمهنة والوضع الطبقي) وما هو ذاتي (أسلوب الحياة ونمط الإنفاق والاستهلاك وأشكال الوعي والثقافة).

إن تحليل وفهم الفقر كظاهرة اجتماعية يعتمد على تحليل كيفي لظاهرتين أساسيتين تتعلق الظاهرة الأولى بعملية التفاوت في توزيع الدخل وإعادة توزيعه على الفئات الاجتماعية وترتبط الظاهرة الثانية بقضية التفاوت الطبقي والتمايز المعيشي وتشير الظاهرة الأولى إلى اختلاف واضح بين رجال الفكر في رؤية الفقر وتحليله وتحديد العوامل المساهمة في انتشاره وبينما يرى فريق منهم أنه يجب التركيز على مفهوم المركز النسبي للفقراء في إطار السياسات الاقتصادية للدولة[1].

من جهة أخرى يُعرف الفقر في قواميس علم الاجتماع بأنه مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة من الأفراد. (وينظر على المفهوم نظرة نسبية نظرا لارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقيعات الاجتماعية)، هذا ويعرف خط الفقر عادة بأنه الحالة التي يكون الفرد فيها عاجزا عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء، الملبس، والمأوى الضروري لنفسه.

ويعرفه البعض بشكل عام بأنه ندرة المادة أو تبديدها أو توزيعها على نحو غير عادل.

ونجد أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد يمكن التعبير عنها من خلال مفهومين للفقراء هما:

- فقر الدخل (الذي ينصرف إلى عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعيا).

(١) [http://disam.maktoobblog.com/79245/Ù...ÙØ‡Ù^Ù..._ØšÙ„ÙØ±

- فقر القدرة (الذي ينحرف إلى تدني مستوى قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة في عملية التنمية).

ويرى «مارك فريد» إلى أن الفقر حالة واقعية وليست وحدة تصورية وأنه يمثل مجموعة مشكلات غير مترابطة مثل تفشي البطالة والبطالة المقنعة واللامساواه في الرفاهية وتفاوت الخدمات في البيئة الحضرية أي أن الفقر واقع اجتماعي يتطلب التفسير.

وهكذا يتبين لنا أن مضمون الفقر لا يرتبط فقط بالحرمان والعوز المادي فقط وإنما هو ظاهرة مركبة تتضمن معايير متعددة.

قياس الفقر[1]:

الفقر، بمفهومه العام المبسط، هو انخفاض مستوى المعيشة عن مستوى معين ضمن معايير اقتصادية واجتماعية، ولقد اعتمد في قياسه على أساليب متعددة، يمكن توضيحها على النحو التالي:

١ـ مؤشرات قياس مستوى المعيشة التي يمكن قياسها من خلال:

أ ـ دخل الأسرة:

يعبر هذا المؤشر عن قدرة الاسرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحور الأساسي لمستوى المعيشة. ومن الصعوبات التي تعترض هذا المؤشر تحديد الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الأسر الفقيرة والأسر غير الفقيرة، وتباين الأسر من حيث حجمها وتركيبتها وفقا للعمر والجنس، وتغير مستوى معيشة الأسرة التي قد لا يتطابق مع تغير مستوى دخلها، وصعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن الدخل لعوامل اقتصادية واجتماعية.

ب ـ الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة:

استحدث هذا المؤشر لتلافي المشاكل الناجمة عن مؤشر دخل الأسرة ولكونه أكثر ارتباطا بمستوى معيشة الأسرة وامكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من

(1)04/04/2008
info.worldbank.org/etools/docs/library/85673/devdebates/MENA/masri.doc

مسوحات الأسرة التي تجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلي لعينات الأسر.

ج ـ متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية:

يعتبر هذا المؤشر استكمالا لمؤشر الانفاق الاستهلاكي الاجمالي للأسرة. وقد استحدث لمعالجة مشكلة تباين الأسر في أحجامها وتركيبتها. ويتم احتسابه من خلال قسمة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة على ما يقابل حجمها من الوحدات الاستهلاكية، ويؤخذ على هذا المؤشر تفاوت انفاق الوحدة الاستهلاكية من أسرة لأخرى تبعا للموقع وما يتطلبه من زيادة أو خفض في انفاق الوحدة، واختلاف الكيفية التي يتم حساب عدد الوحدات الاستهلاكية.

د ـ نسبة الإنفاق على المواد الغذائية:

يستخدم هذا المؤشر وفقا لوجهة النظر التي ترى، أنه كلما ارتفعت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية انخفضت النسبة التي توجهها الأسرة من إنفاقها على السلع غير الضرورية. وبالتالي، فإنه مؤشر أو دلالة على انخفاض مستوى المعيشة للأسرة. يمتاز هذا المؤشر بأنه يتيح المقارنة بين مختلف الأسر حتى وإن تباينت أحجامها أو وحدات العملة التي تتعامل معها.

هـ ـ حصة الفرد من السعرات أو البروتين:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التغذوية، الذي يمكن استخدامه للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء وفقا لحاجة الفرد من السعرات الحرارية أو حاجته للبروتين، وباعتبار أن نقص التغذية هو أحد الأوجه الأساسية لمعاناة الفقراء.

خلاصة القول فيما يخص أسلوب مؤشرات قياس مستوى المعيشة أنها ركزت على النقاط التالية:

- أنها (أي هذه المؤشرات) تعبر فقط عن البعد الاستهلاكي للفقر من خلال ما تحصل عليه الأسرة من دخل أو استهلاك مباشر.

- أنها تهمل الدخل أو الاستهلاك الذي تحصل عليه بشكل غير مباشر ويساهم في مستوى معيشتها كالخدمات الصحية والتعليمية، والدعم الذي تتلقاه الأسرة كالدعم النقدي أو دعم المواد التموينية وغير ذلك.
- أنها لم تأخذ في الحسبان درجة الأمان والضمان الاجتماعي والضمان ضد الجريمة والبطالة والكوارث ومدى حرية التعبير والاختيار.

٢- أسلوب خط الفقر:

يعتبر هذا الأسلوب الأوسع استخداما لقياس وتحليل الفقر، وهو يصلح لأغراض المقارنات الدولية والأسلوب المعتمد من البنك الدولي. تعتمد منهجيته على تقسيم المجتمع إلى فئتين: فقراء وغير فقراء وذلك بتحديد خط الفقر الذي يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية.

يتطلب تطبيق هذا الأسلوب، بيانات مسوحات إنفاق ودخل الأسرة. ويعتبر الأسلوب الأنسب لأغراض وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول كسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب والإعانات الاجتماعية.

ويتضمن أسلوب خط الفقر هذا منظومة مؤشرات الفقر والتي تشتمل على خطي الفقر المطلق والمدقع، نسبة الفقر، فجوة الفقر، وشدة الفقر، ومعامل جيني.

منظومة مؤشرات الفقر:

- الفقر المطلق يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان، عبر التصرف بدخله، الوصول الى إشباع الحاجات الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل. أما خط الفقر المطلق، يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد هذه الاحتياجات سواء للفرد أو للأسرة، وفق نمط الحياة القائمة في المجتمع المعني وبحدوده الدنيا.

- الفقر المدقع يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة. أما ـ خط الفقر المدقع فيمثل

كلفة تغطية الحاجات الغذائية سواء للفرد أو الأسرة، وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعني وبحدود معينة.

- نسبة الفقر تعرف بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان، وهذه النسبة تقيس الأهمية النسبية للفقراء سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى الأسر.

- فجوة الفقر يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر أو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد.

- شدة الفقر يقيس هذا المؤشر التفاوت الموجود بين الفقراء، ويمكن حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة.

معامل جيني يستخدم هذا المعامل كمؤشر لقياس التفاوت في توزيع الدخول ما بين جميع السكان فقراء وغير فقراء.

٣- أسلوب الحاجات غير المشبعة:

يعتمد هذا الأسلوب على الملاحظة المباشرة لواقع إشباع الحاجات الأساسية وذلك كبديل عن الاعتماد على القدرة الداخلية التي تؤهل الأسرة لإشباع تلك الحاجات كما في أسلوب الفقر.

يمتاز هذا الأسلوب بأنه لا يعتمد على دخل الأسرة، وأن البيانات المطلوبة لتطبيقه أكثر توفرا ودقة مقارنة بأسلوب خط الفقر.

يتم تطبيق هذا الأسلوب باستخدام بيانات التعداد العام للسكان أو مسوحات الأسرة عموما، وهو الأسلوب الأنسب لأغراض وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والإسكان وتوفير البنية التحتية المتصلة بالمياه والصرف الصحي.

تفسير الفقر:

عديدة هي النظريات التي تناولت الفقر بالدراسة و التحليل والتفسير، ويمكن تصنيف هذه الدراسات والتحاليل في مجموعتين من النظريات، ترى الأولى أن الفقراء هم المسؤولون عن فقرهم ، بينما تعتقد المجموعة الأخرى أن القوى الهيكلية والعوامل البنيوية في المجتمع هي التي تنتج الفقر وتعيد إنتاجه، وتوصف هاتين المقاربتين بمقولتين هما : «لوم الضحية» و«لوم النظام» .

وحسب اعتقاد المجموعة الأولى فإن الفقراء هم سبب ما هم فيه من خنوع واستضعاف، وهذا راجع إلى خصائص في شخصية الفقير نفسه، فهو إذ يعاني من العجز فذلك راجع إلى الافتقار للمهارات أو الضعف الجسماني والأخلاقي أو لهبوط الهمة أو تدني القدرات، مما لا يساعده على تحقيق النجاح في المجتمع، وقد يكتسب المرء تلك السمات عبر التنشئة الاجتماعية التي تلقاها وهو طفل، لأن ثقافة الفقر تنتقل عبر الأجيال، محملة بأن لا معنى للطموح أو التطلع إلى حياة أفضل، ويستعيض المرء ذلك بالتواكل والرضا بأوضاع الفقر والعوز وأن لا ضير من البقاء تابعاً للغير أو متسولاً على أبواب الآخرين.

أما النظرية الثانية المفسرة للفقر، فتؤكد على العمليات الاجتماعية العريضة التي تنتج الفقر و يتعذر على الأفراد تجاوزها أو التغلب عليها، إذ ترى أن قوى هيكلية قائمة في بنية المجتمع مثل الطبقة والجنوسة والإثنية والمنزلة المهنية والتحصيل العلمي و... هي التي تشكل أسلوب توزيع الموارد، ولذلك فإن تخفيف الفقر لا يعتمد على تغيير توجهات الناس ونظرتهم إلى الحياة، بل على وضع السياسات الهادفة إلى توزيع الدخل والموارد بصورة أكثر إنصافا في المجتمع ، كما أن السياسات الإصلاحية المطلوبة هي التي تقوم بإجراءات عملية لدعم رعاية الأطفال، وتضمن الحد الأدنى من الأجور، وتأمين مستويات دخل مضمونة للعائلات.

وهنا يستطرد أنتوني جيدنز بأنه علينا ألا نتبنى الحجج التي تسوقها أي من هاتين المقاربتين، أي الاتجاه الذي يميل إلى «فردنة» الفقر وإلقاء اللوم على الأفراد

لسبب أو لآخر، والاتجاه الثاني الذي يعزو الفقر إلى عوامل بنيوية راسخة في الوضع الاجتماعي العام، غير أن علينا في جميع الأحوال أن نتحاشى النظر إلى أفراد المجتمع باعتبارهم أشخاصا يقبلون الأوضاع الاجتماعية التي يجدون أنفسهم فيها[1].

بيد أن هناك طرحاً آخر قاهراً للفقراء كأفراد وكأمم وهي الأنظمة الاقتصادية المفروضة من خارج الأمم ، كنظام العولمة الذي طفق يجتاح كل الأمم ويفرض مخططاته وأساليبه الاقتصادية و قيمه الأخلاقية على كل المجتمعات على حد سواء، حيث تكون محصلة كل تعامل مع العولمة أنه كلما زادت الدول الغنية غنى زادت الأمم الفقيرة فقراً، فالأثرياء هم من يصنع الفقر، والأثرياء هم من ينسج بكل الخيوط كل الشبكات لاحتواء العالم وزجه في خانة الفقر لحساب فئة قليلة في العالم.

ماهية العولمة:

العولمة هي ترجمة لكلمة Globalization المشتقة من كلمة Globe أي الكرة، والمقصود هنا الكرة الأرضية، ويتحدث علماء الاجتماع في مجال التحديث عن «Global Cultur» أي الثقافة العالمية والـ «Globalization» اصطلاحا باللغة اللاتينية تدل على مشروع لمركزة العالم في حضارة واحدة.

ومفهوما، تشير العولمة إلى شيئين معا : انكماش العالم و ازدياد الوعي بالعالم ككل، وحسب تعريف روبرتسون للعولمة فإنها تعني تشكيل وبلورة العالم بوصفه موقفاً واحداً وظهوراً لحالة إنسانية عالمية واحدة[2]. أي إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية و المعرفية بين كل التجمعات الإنسانية بتقليص المسافة فيما بينها، سواء تعلق الأمر بانتقال الأشخاص أو السلع والخدمات أو رؤوس الأموال، أو المعلومات والأفكار والقيم، الأمر الذي يجعل العالم أشبه بسوق كبيرة تضم عدة

(١) أنتوني جيدنز. مرجع سبق ذكره. ص ص ٣٨٤، ٣٨٥.
(٢) بركات محمد مراد. ظاهرة العولمة رؤية نقدية. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. قطر. ٢٠٠١، ص٩١.

أسواق فرعية، وتتميز بسمات تلك السوق الضخمة، وهي وإن كانت تذلل صعوبات التواصل بين مختلف الشعوب باختزالها المسافات وكسرها الحواجز، فالعولمة تسمح بمرور كل شيء حتى الممنوعة منها كالمخدرات مادامت تدر ربحا على السوق الكبيرة الواقعة في قلب العالم، حتى الأوبئة أصبح مسموحا لها دخول عالم العولمة (انفونزا الطيور، الإيدز، جنون البقر، ...) فهي تظهر في بلد وينال جزاء ظهورها كل العالم. فالعولمة إذن هي عملية كلية مندمجة الأبعاد والآليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، لأنها تعبر عن مرحلة تاريخية مكملة للحداثة أو هي الحداثة في حلة جديدة، تتجلى فيها ظواهر اقتصادية وسياسية تعزز إلى أقصى حد القيم الأمريكية في حين تحدث خلخلة في منظومة القيم للمجتمعات الأخرى بواسطة تكنولوجيا هي أحدث ما توصل إليه العقل البشري . وقد رصد السيد ياسين أربع فئات في كتابه «العولمة والطريق الثالث»[1] يمكن أن نقف من خلالها على ماهية العولمة وهي :

١ـ أن العولمة حقبة تاريخية مكملة للحداثة وترتكز على نفس مبادئها ولكن في حلة جديدة، ذلك أن الحداثة كانت ظاهرة عنت التغيير في النظام السياسي، من النظام الملكي إلى النظام الديمقراطي، الذي يقوم على سلطة الشعب والمجالس الممثلة للشعب، واعتماد الليبرالية نظاماً اقتصادياً، والمساواة بين الجنسين على الصعيد الاجتماعي وإلزامية التعليم للأطفال والانتقال من نموذج الجماعات والطوائف الدينية المتحاربة إلى المواطن، وتذويب الطوائف والأديان في بوتقة مدنية علمانية واحدة، لا تمييز فيها على أساس عرقي أو ديني أو عملي، وبهذا تكون علاقة المواطن بالدولة لا بسلطة أخرى. ويبدو وجه التشابه بين مرحلة العولمة وسابقتها ضمن التجربة الرأسمالية التاريخية ممثلاً في الثورة المعلوماتية التكنولوجية، فالمرحلة الممتدة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية الحرب العالمية الأولى شهدت أعظم اكتشافات واختراعات الإنسان، السيارة، الطائرة ...التلفيون ... الكهرباء ..إلخ ، وشهدت أيضاً أزمة هيكلية في التراكم الرأسمالي مثل التي نعيشها الآن، حيث انخفضت

(١) السيد ياسين. العولمة والطريق الثالث. ميريت للنشر. القاهرة. ١٩٩٩م. ص٩.

معدلات النمو إلى النصف ، فهل هي مجرد مصادفة أن يكون هناك تلازم بين تكثيف الثورة العلمية والتكنولوجية وأزمة هيكلة التراكم الرأسمالي . و هناك أيضا المرحلة الكولونيالية والتي شهدها العالم آنذاك ، ما هي إلا نوع من العولمة ورغم العنف الذي استخدم ضد شعوب آسيا وإفريقيا للاندماج في النظام الرأسمالي العالمي ، فما يحدث الآن من فرض التكيف الهيكلي على نفس هذه الشعوب يؤدي نفس الدور الاستعماري القديم[1].

٢ـ أن العولمة يتجلى فيها البعد الاقتصادي أكثر من غيره و هو مفتاحها لغزو العالم غير المعولم عبر هيمنة الشركات على كل أسواق العالم واحتكارها للمجال الأكثر وفرة في الموارد الطبيعية و الأكثر إستراتيجية في الموقع، وحسب سمير أمين فإنه ليس هناك أي جديد في العولمة إنها شكل من الاستعمار أو موجة ثالثة من التوسع الاستعماري لا تختلف في أهدافها عن الموجات السابقة، ذلك أن أهداف رأس المال المهيمن للشركات العملاقة متعددة الجنسيات تظل هي ، أي السيطرة على الأسواق وغزو موارد الكوكب والاستفادة من مزيد من استغلال العمل في الأطراف.

٣ـ أن العولمة هي هيمنة وانتصار للقيم الأمريكية على خلفية الإنتصار السياسي والاقتصادي وإبداء القوة في كل المجالات، فقد ظهرت القيم الأمريكية تغزو العالم بما لها وما عليها من محاسن ومساوئ وتناقضات، رغم الغربة التي تشكو منها داخل المجتمع الأمريكي ذاته، إلا أنها تسعى لنقل غربتها وتناقضاتها إلى كل المجتمعات المغلوب على أمرها ، فالمغلوب مولع أبدا بتقليد الغالب، رغم ما للقيم من أهمية لدى بعض المجتمعات خاصة المجتمعات العربية الإسلامية، حيث تعد القيم محدداً جوهرياً من محددات السلوك الإنساني ، إذ تمس العلاقات الإنسانية بكافة صورها ، وتعتبر القيم في المجتمعات المحلية من الوسائل المميزة لأنماط الحياة

(١) سمير أمين وآخرون. الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي. مركز البحوث العربية والإفريقية (القاهرة) ومركز الدراسات البحوث الإستراتيجية (دمشق). ٢٠٠٤م. ص ١٣ .

الاجتماعية ، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بدوافع السلوك و أهداف الأفراد و تصرفاتهم وردود أفعالهم التي تنعكس علائقيا وحيزيا[١] .

٤ـ أن العولمة ثورة اجتماعية و تكنولوجية، حيث صاحب ظهور هذا المفهوم أكبر ثورة معرفية في تاريخ الإنسان، ويعتقد برهان غليون أن العولمة تحمل مخاطر هيمنة أقوى نفوذا وأثراً من الاستعمار التقليدي لأنها بالضبط لا تستخدم الطرق العنيفة التي استخدمها ولكنها تعتمد على قبول الناس وسعيهم إليها وإلى الاندماج فيها كما تخاطب عقولهم و مخيلتهم ، قبل أن تتعامل مع مواردهم الطبيعية[٢]، حيث تغطي مشاريعها وتضفي عليها مشروعية بخطابات تدغدغ بها شعوب العالم كنشر الديمقراطية واحترام حقوق الشعوب ونبذ الديماغوجية[•] و بذلك تتيح التدخل باسم مبادئ إنسانية ، و تمثل شبكة الإنترنت الأسلوب الإعلامي الأمثل للوصول إلى كل الشعوب دون إرادة أو إذن أو حتى رأي من الأنظمة المحلية بصرف النظر عن الحدود السياسية والخصوصيات الثقافية .ذلك لأنها شبكة عملاقة من الحواسيب المتشابكة، حيث يستطيع أيا كان وصل حاسوبه بها ، من مؤسسات حكومية أو تعليمية، أو وكالات أو صناعات أو أفراد ، ليتمكن المشترك من الاستفادة من المعلومات التي يعرضها المشتركون بهذه الشبكة، كما يمكن اليوم لجميع سكان الأرض القادرين دفع الثمن، الارتباط من خلال الصحن الهوائي بالقنوات التلفزية ذاتها الموجودة في كل العالم ، والتي تتوجه في بثها لجمهور عالمي أو معولم أكثر فأكثر لا لجمهور محلي.

---

(١) حميد خروف وآخرون. الإشكالات النظرية والواقع (مجتمع المدينة نموذجا). منشورات جامعة منتوري. قسنطينة. ١٩٩٩م. ص ٨٦ .

(٢) ثبرهان غليون وسمير أمين. ثقافة العولمة وعولمة الثقافة. دار الفكر. دمشق. ١٩٩٩م. ص١٣٤.

(•) الديماغوجية: سياسة تملق الجماهير، ويقصد به الاتجاه الإنتهازي للحكام للسيطرة على جماهير الشعب غير المثقفة، فيتحدث من يتجهون هذا الاتجاه عن المشروعات الاقتصادية والاجتماعية على أساس كاذب، وينتهزون فرصة القلاقل الاجتماعية والبؤس بالالتجاء إلى التحيز والتحامل.

وقد كانت العولمة هي أكثر المواضيع التي أسالت الحبر و أثارت جدلاً كبيراً في كل الأوساط بين مؤيد ومعارض وتوفيقي، إذ لم تقتصر الخلافات حول التسمية فحسب بل مست مضامين المفهوم ودلالاته، وقد بدا جليا وجود فريقين تتناقض نظرة كل منهما للآخر: الفريق الأول ويؤيد سيادة العولمة ، معتقدا أن انهيار نظام القطبية الثنائية وسيادة نظام أحادي القوى يجعل القوة الوحيدة في العالم هي السائدة اقتصادياً سياسياً ثقافياً واجتماعياً، وفريق آخر يقاوم هذا المفهوم بقوة لأن المسألة في اعتقاده هي فقط تعميم للنموذج الغربي.

فأحد مشاهير علماء السياسة الأمريكيين جيمس روزناو في محاولته لتعريف العولمة، يحدد ثلاثة أبعاد لابد من أخذها بعين الاعتبار، يتعلق أولها بانتشار المعلومات على نطاق واسع، وثانيها تذويب الحدود بين الدول ، أما البعد الثالث فيتمثل في زيادة معدلات التشابه بين الجماعات و المجتمعات و المؤسسات.

بينما يعتقد محمد عابد الجابري أن العولمة ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل إيديولوجية تعكس إرادة الهيمنة على العالم، فهي نفي للآخر، وإحلال للاختراق الثقافي على الصراع الأيديولوجي، حيث كانت الأيديولوجيا هي التي تطبع الحرب الباردة، أما الآن - في عصر العولمة - فقد سادت بدائل أخرى تأخذ تارة نكهة اقتصادية وتارات أخرى ثقافية ، أو كليهما معا. وهي - أي العولمة - تعني الآن، في المجال السياسي منظورا إليه من زاوية الجغرافيا (الجيوبوليتيك)، العمل على نمط حضاري يخص بلدا بعينه، و هي الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، على بلدان العالم أجمع. ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي، بل إنها أيضا وبالدرجة الأولى دعوة إلى تبني نموذج معين. و بعبارة أخرى ، فالعولمة إلى جانب أنها تعكس مظهراً أساسياً من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا، هي أيضاً إيديولوجياً تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة الأمريكية على العالم وأمركته[1].

(١) علي غربي. مجلة الباحث الاجتماعي. منشورات جامعة منتوري. قسنطينة. ١٩٩٩م. ص ص١٢، ١٥.

فالعولمة إذن تختلف عن العالمية حسب الجابري - كما أوردها علي غربي - من حيث أن العالمية (Universalism) تعني طموحا نحو الارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي، ومن ثم فهي تفتح العالم على ما هو عالمي وكوني، أما العولمة (Globalization) فهي إقصاء لكل ما هو خصوصي وبالتالي فرض لإرادة الهيمنة.

والعولمة في نظر سمير أمين هي صعود الهيمنة الأمريكية العالمية، وهي ليست في العمق إلا استراتيجيه تحقيق هذه الهيمنة، حتى في مواجهة الدول الصناعية الكبرى التي تتقاسم معها جزء من الكعكة المهيمنة[1].

الخصائص الاقتصادية للعولمة وآليات صناعة الفقر:

١- تحول مفاهيم الاقتصاد ورأس المال:

وقد اقترنت العولمة بظواهر متعددة استجدت على الساحة العالمية أو ربما كانت موجودة من قبل، ولكن زادت من درجة ظهورها، وهذه الظواهر قد تكون اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اتصالية أو غيرها، ولا شك أن أبرز هذه الظواهر هي الظواهر الاقتصادية التي أهمها:

أ - تحول الاقتصاد من الحالة العينية (الأنشطة التقليدية كتبادل السلع عينيًّا بالبيع والشراء) إلى الاقتصاد الرمزي الذي يستخدم الرموز والنبضات الإلكترونية من خلال الحواسب الإلكترونية والأجهزة الاتصالية، وما ينتج عن ذلك من زيادة حجم التجارة الإلكترونية والتبادل الإلكتروني للبيانات في قطاعات التجارة والنقل والمال والائتمان وغيرها.

ب - تحول رأس المال من وظائفه التقليدية كمخزن للقيمة ووسيط للتبادل إلى سلعة تباع وتشترى في الأسواق (تجارة النقود)؛ حيث يدور في أسواق العالم ما يزيد على ١٠٠ تريليون دولار (١٠٠ ألف مليار) يضمها ما يقرب من ٨٠٠ صندوق استثمار، ويتم التعامل يوميًّا في ما يقرب من ١٥٠٠ مليار دولار - أي أكثر من مرتين ونصف قدر الناتج القومي العربي - دون رابط أو ضابط، وهو ما أدى إلى

(١) برهان غليون وسمير أمين. عولمة الثقافة وثقافة العولمة. ص١٣٢.

زيادة درجة الاضطراب والفوضى في الأسواق المالية، وأعطى لرأس المال قوة لفرض شروطه على الدول للحصول على أقصى ما يمكن من امتيازات له ، وقد أدى هذا كله إلى زيادة التضخم نتيجة لزيادة قيمة النقود .

ج ـ تعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وتعمق المبادلات التجارية من خلال سرعة وسهولة تحرك السلع ورؤوس الأموال والمعلومات عبر الحدود مع النزعة إلى توحيد الأسواق المالية، خاصة مع إزالة كثير من الحواجز الجمركية والعقبات التي تعترض هذا الانسياب بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي بدأت نشاطها في بداية عام ١٩٩٥م، وهو ما يشاهد الآن بعد توحُّد بورصة لندن وفرانكفورت اللتين تتعاملان في حوالي ٤ آلاف مليار دولار، وكذلك توحد بورصات أوروبية أخرى، وهناك اتجاه متزايد نحو إنشاء سوق مالية عالمية موحدة تضم معظم أو جميع البورصات العالمية، وتعمل لمدة (٢٤) ساعة ليمكن المتاجرة في أسهم الشركات الدولية من أي مكان في العالم. وقد ترتب على إزالة الحواجز والعوائق بين الأسواق أن أصبحت المنافسة هي العامل الأقوى في تحديد نوع السلع التي تنتجها الدولة وبالتالي فإن كثيرًا من الدول قد تخلت عن إنتاج وتصدير بعض سلعها ؛ لعدم قدرتها على المنافسة مثل صناعة النسيج في مصر التي انهارت أمام منافسة دول جنوب شرق آسيا ، وأصبحت تلك الدول تحصل على حاجتها من دول أخرى لها ميزة تنافسية في إنتاج تلك السلع، وهو ما ينطبق أيضاً على رؤوس الأموال التي أصبحت مركزة في بعض الدول المنتجة والمصدرة للبترول، وعلى الدول التي تحتاج إلى تلك الأموال أن تحصل عليها من الدول المتقدمة.

٢ـ دور أكبر للمنظمات العالمية :

أ ـ زيادة الانفتاح والتحرر في الأسواق واعتمادها على آليات العرض والطلب من خلال تطبيق سياسات الإصلاح أو التكييف الاقتصادي والخوصصة، وإعادة هيكلة الكثير من الاقتصاديات الموجهة واقتصاديات الدول النامية لتتوافق مع متطلبات العولمة.

ب ـ زيادة دور وأهمية المنظمات العالمية في إدارة وتوجيه الأنشطة العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها.

جـ ـ التوجه نحو تشكيل العديد من التكتلات الإقليمية الاقتصادية والسياسية والثقافية مثل تكتل الآسيان والاتحاد الأوربي وغيرها، والزيادة الملحوظة في أعداد المنظمات غير الحكومية بعد أن بدأ دور الدولة في إدارة الاقتصاد في التناقص.

٣ـ تفاقم المديونية وتزايد الشركات متعددة الجنسيات:

أ ـ استشراء ظاهرة الشركات المتعدية الجنسيات، مع سيطرتها على الاستثمار والإنتاج والتجارة الدولية والخبرة التكنولوجية مثل شركات IBM، ومايكروسوفت وغيرها، خاصة بعد أن ساوت منظمة التجارة العالمية بين هذه الشركات والشركات الوطنية في المعاملة.

ب ـ تفاقم مشاكل المديونية العالمية وخاصة ديون العالم الثالث والدول الفقيرة مع عدم قدرتها على السداد، وما تزامن مع ذلك من زيادة حجم التحويلات العكسية من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة، والمتمثلة في خدمة الديون وأرباح الشركات المتعددة الجنسيات وتكاليف نقل التكنولوجيا وأجور العمالة والخبرات الأجنبية، والذي قابله في نفس الوقت تقلص حجم المعونات والمساعدات والمنح الواردة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وعدم جدواها.

جـ ـ ظهور تقسيم دولي جديد للعمل تتخلى فيه الدول المتقدمة للدول النامية عن بعض الصناعات التحويلية (هي الصناعات التي تعتمد على تحويل المادة الخام إلى سلع مصنعة يمكن الاستفادة منها، كصناعات الصلب والبتروكيماويات والتسليح وغيرها) التي لا تحقق لها ميزة نسبية، مثل الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وكثيفة العمل والملوثة للبيئة، وذات هامش الربح المنخفض، مثل صناعات الصلب والبتروكيماويات والتسليح، بينما ركزت الدول المتقدمة على الصناعات عالية

التقنية كصناعة الحاسبات والبرامج وأجهزة الاتصالات والصناعات الإلكترونية، ذات الربحية العالية والعمالة الأقل.

٤ـ تبديد الفوائض بدلاً من تعبئتها :

أ ـ تغير شكل وطبيعة التنمية، فبعد أن كانت التنمية تعتمد أساسًا على تعبئة الفوائض والتمويل الذاتي (الادخار)، تحولت إلى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية والشركات المتعدية الجنسيات، وأصبحت التنمية هي تنمية تبديد الفوائض والمدخرات (الاستهلاك) كناتج أساليب الاستهلاك الترفيهي المتزايدة، تحت ضغط الآلة الإعلانية الجبارة، التي أدت إلى عجز مزمن في موازين المدفوعات وتفاقم أزمة الديون في العالم الثالث، وتركيز التنمية على الجانب الاقتصادي فقط، أي تحولها إلى تنمية وحيدة الاتجاه تهمل الاتجاه الاجتماعي والثقافي، مع اعتماد نظام السوق ليكون أساساً للتنمية في مختلف بلاد العالم. حتى الطبقات عالية الدخل في الدول النامية التي من المفترض أن تكون نسبة ميلها الاستهلاكي (نسبة الإنفاق على الاستهلاك من الدخل الكلي) قليلة وأصبحت تلك الفئات من الفئات المسرفة التي تبدد دخولها على الاستهلاك الترفيهي وبالتالي فإن ميلها الاستهلاكي أصبح مرتفعًا، وقد ساعد على ذلك قدرة الاقتصاديات المتقدمة على إنتاج سلع جديدة والتنوع في السلع القديمة مثل ابتكار طرازات جديدة من السيارات والسلع المعمرة وغيرها.

ب ـ تراجع نصيب المادة الأولية في الوحدة من المنتج في العصر الحديث بسبب تطور الإنتاج وهو ما يسمى بالتحلل من المادة (Dematerialization)، وإحلال الطاقة الذهنية والعلمية (الفكر) محل جزء من المادة الأولية، مما أدى إلى تراجع الأهمية النسبية للنشاط الصناعي في الهيكل الإنتاجي في الدول المتقدمة الصناعية وتصاعد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، وقد زادت الأهمية النسبية لنشاط الخدمات داخل النشاط الصناعي ذاته بحيث أصبحت تمثل أكثر من ٦٠٪ من الناتج الصناعي، لتنامي الصناعات عالية التقنية، وظهور مجموعة جديدة من السلع غير الملموسة كالأفكار والتصميمات والمشتقات المالية استقطبت المهارات العالية،

وما ترتب على ذلك من زيادة عملية التفاوت في الأجور، وبالتالي توزيع الدخل القومي توزيعاً غير عادل، سواء على مستوى أفراد الدولة الواحدة أو بين الدول.

٥- زيادة الفوارق بين الطبقات والبطالة:

أ - تعمق الثنائية الاجتماعية في مجتمعات العالم الثالث، فبعد أن كانت الفوارق مادية، أصبحت هذه الفوارق مادية وتكنولوجية بسبب استحواذ الطبقات مرتفعة الدخل على الإنجازات التكنولوجية عالية القيمة التي يصعب على الفقراء اقتناؤها، كالإنترنت والتليفون المحمول والحاسبات الإلكترونية وغيرها، ويؤدي هذا في المستقبل إلى زيادة وترسيخ التخلف في الطبقات الفقيرة وصعوبة تقليل الفوارق بين الطبقات العالية الدخل والفقيرة في المجتمع مما يهدد الاستقرار الاجتماعي.

ب - زيادة وانتشار البطالة في المجتمعات وخاصة في الدول النامية بسبب الاتجاه إلى استخدام الأساليب كثيفة رأس المال، التي تعتمد على استخدام عدد أقل من القوى العاملة، وذلك بسبب الحاجة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة مستوى الجودة؛ فلا مكان للمنافسة في السوق العالمية الموحدة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية.

جـ - إحلال مفاهيم جديدة محل القديمة كسيادة مفهوم الميزة التنافسية competitive advantage وحلوله محل الميزة النسبية Comparative Advantage بعد توحد الأسواق الدولية وسقوط الحواجز بينها، وكذلك سقوط مفهوم التساقط الذي تبناه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمدة طويلة، حيث إن الطبقات العالية الدخل في الدول النامية هي طبقات مسرفة لا تدخر ولا تستثمر وتبدد فوائضها في مصارف استهلاكية لا يستفيد منها المجتمع، وهو ما أدى إلى تناقص معدلات النمو في هذه الدول بسبب نقص الاستثمارات وزيادة عجز الموازين التجارية وموازين المدفوعات.

وتعني الميزة التنافسية للدولة قدرتها على إنتاج سلع وتصديرها لتنافس في الأسواق العالمية دون أن تتوفر لها المزايا التي تساعدها على إنتاج هذه السلع مثل الظروف الطبيعية والمناخية والمواد الأولية وذلك نتيجة تفوقها التكنولوجي؛ حيث

يمكن لها استيراد المواد الأولية من الخارج وتصنيعها بدرجة عالية من الجودة. وبتكلفة أقل لتنافس في السوق العالمي مثلما يحدث في اليابان وسنغافورة ودول جنوب شرق آسيا، وقد ساعد على ذلك تناقص قيمة المادة في السلع وزيادة القيمة الفكرية والذهنية نتيجة استخدام الحاسبات وأجهزة الاتصالات. أما الميزة النسبية فهي تعني توفر مزايا للدولة تساعدها على إنتاج سلع معينة كالظروف الطبيعية والمناخية والمواد الأولية أو القوى العاملة الرخيصة، إلا أن هذه المزايا قد لا تساعدها على المنافسة في الأسواق العالمية، ربما لانخفاض الجودة أو لارتفاع التكلفة بسبب غياب التكنولوجيا.

د ـ اتجاه منظمات الأعمال والشركات إلى الاندماج؛ لتكوين كيانات إنتاجية وتصنيعية هائلة الغرض منها توفير العمالة وتقليل تكاليف الإنتاج والحصول على مزايا جديدة كفتح أسواق جديدة أو التوسع في الأسواق الحالية، وهو ما نشاهده الآن من اندماجات الشركات الكبرى مع بعضها؛ حيث دخلنا فيما يسمى بعصر «الديناصورات الإنتاجية» الهائلة والأمثلة على ذلك كثيرة في مجالات البترول والتكنولوجيا والمعلومات والمصارف، وينتج عن ذلك بالتأكيد تطوير كبير في علم الإدارة والرقابة والسيطرة للتوصل إلى مهارات إدارية وتنظيمية وصيغ جديدة من الأشكال التنظيمية التي تناسب هذه الكيانات الكبيرة[1].

وخلاصة القول فإن مرحلة العولمة انفردت بخصائص اقتصادية لم يسبق لها نظير من حيث تدخلها المباشر في الحياة الاجتماعية للأمم وتأثيرها المباشر في مختلف القرارات السياسية، مع فرض نماذج للسلوك بالموازاة مع نماذج السلع والخدمات المعروضة، وبدت خصائصها الاقتصادية المتمثلة في التحكم المطلق في رؤوس الأموال من طرف فئة قليلة من شأنه تعميق الهوة بين من يتحكم في الأموال وبين من يرغب في الاستفادة منها (عبر الاستدانة والاقتراض)، وباتساع الهوة تزداد حدة الفقر والتحكم بمصائر الأمم، بل وصناعة مختلف أشكال الفقر، وفق تصورات الطرف الأقوى في المعادلة.

(1) http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-41/morajaat.asp

كما أن هذه المنظمات العالمية وخلال توجيهها للأنشطة العالمية تسعى إلى توجيه إرادات الشعوب والأمم بما يخدم مصالحها أولاً وأخيراً، والانضمام إليها قد يقتضي تنازلا عن مركبات أساسية داخل تلك الأمم، بما قد يفضي إلى اتخاذ قرارات سياسية معينة، أو انتهاج أنظمة لا تتعارض والمفاهيم الأساسية لتلك المنظمات العالمية ، كفرض الصندوق الدولي لشروطه التعسفية على مستدينيه، والتحكم بشؤونه المالية الداخلية كسعر المواد وأجور العمال وغيرها .

إلى جانب ذلك فإن تدني أسعار المواد الأولية للبلدان الفقيرة من شأنه ضرب اقتصادها ، خاصة إن كانت تعتمد أساساً على هذه المواد دون استحداث لتكنولوجيا تحتوى تلك المواد الأولية، وتمتص اليد العملة، وتنتج ما تنافس به هذه البلدان نظيراتها في العالم.

كل هذا من شأنه استحداث مشكلات اجتماعية كالبطالة وزيادة الفوارق الاجتماعية التي تعدم استقرار البلدان بالتدريج ، وتستحدث ثغرات الجوع والعوز في المجتمعات التي لا تقوى على المجابهة وتعتمد أساسا على الارتباط الدائم بصندوق النقد الدولي وما شابهه، عبر القروض والامتثال للشروط مقابل تلك القروض.

بعبارة أخرى يمكن القول بأنه على المستوى الاقتصادي هناك عولمة أو كوكبة للسلع، ولكن هناك عملية موازية لإعادة إنتاج الفقر والثروة وهو ما يترتب عليه تضاعف الحرمان في مناطق كثيرة في العالم، وعلى المستوى الاجتماعي فإن العولمة بتأثير تنميط أشكال الثروة والمكانة ، ولكن هناك فوارق طبقية متوسطة و متناهية ليس بين الشعوب فحسب، ولكن داخلها أيضا ، وعلى المستوى الاتصالي، أدت ثورة التكنولوجيا المعاصرة إلى جعل العالم قرية (اتصالية) صغيرة، ولكن التفاهم بين الشعوب لم يتعزز ، بل كشف هذه القرية بأشكال التعصب العرقي والديني والثقافي، وبالاتجاهات التي تدعو إلى النفي المتبادل، وعلى المستوى السياسي يتحدث البعض عن نظام عالمي جديد ، ولكن الحروب الأهلية تتعاظم والعنف مازال منفلتا ، ووهن

قوة الدفع نحو السلام العالمي الحقيقي يجعل هذا النظام الجديد حيزا للظلم و الطغيان والعنف الهيكلي[1].

في ظل هذا كله، لا يمكن أن تكون الكوكبة الاقتصادية عملية تامة أو إيجابية، بل هي عملية أقصى ما تصبو إليه هو تكريس الثروة و الفقر على السواء، لكن لن يكون نصيب الفقراء سوى فقرا أكبر، ونصيب الأغنياء ثروة طائلة.

(١) محي محمد مسعد. ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق. مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع. الإسكندرية. ١٩٩٩م. ص ص ٧٨، ٧٩.